مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية على عينة من الشركات الصناعية في سوق أبو ظبي للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. عفراء زحلوط، ياسر رحال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5941
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 16:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact of Ownership Structure on Real Earning Management by the Applying on a Sample of Industrial Companies Listed in Abu Dhabi Stock Exchange

Dr.Afraa Zahlout*

Yaser Rahal**

(Received 12 / 7 / 2023. Accepted 30 / 8 / 2023)

□ ABSTRACT □

This research aimed to examine the impact of ownership structure on real earning management by the applying on a sample of (11) industrial Companies listed in Abu Dhabi Stock Exchange in the period between 2017-2021. in order to measure ownership structure the research use four variables, which are ownership concentration and government ownership and institutional ownership and foreign ownership. the real earning management was measured through one measure that constitutes a sum of three measures which are abnormal cash flows from operations، abnormal production costs، abnormal discretionary expenses. and to achieve the goal of this research, suitable hypotheses were developed and tested using multiple linear regression.

The results of this study concluded that there is a negative significant effect of the government ownership and the foreign ownership on the dependent variable real earning management, which means that the increase of government and foreign ownership causes to decrease of real earning management. also, this study found that there is no effect of the ownership concentration and the institutional ownership on real earning management.

Keywords: Real earning management, Ownership concentration, Foreign ownership, Institutional ownership, Government ownership, industrial companies listed in Abu Dhabi stock exchange.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor , Accounting Department , Faculty Of Economics , Tishreen University , Lattakia , Syria.** afraazahlout@yahoo.com

** **Postgrduate Student(Master), Accounting Department, Faculty Of Economics, Tatous, Syria.** yaser.salman.rahal@gmail.com

أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

الدكتورة عفراء زحلوط*

ياسر رحال**

(تاريخ الإيداع 12 / 7 / 2023. قُبِل للنشر في 30 / 8 / 2023)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية بالتطبيق على عينة من (11) شركة صناعية مدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017–2021. تم قياس هيكل الملكية من خلال أربعة متغيرات هي: تركز الملكية، والملكية الحكومية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية. كما تم قياس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال مقياس واحد يشكل مجموع لثلاثة مقاييس هي: التدفقات النقدية غير الطبيعية وتكاليف الإنتاج غير الطبيعية والنفقات التقديرية غير الطبيعية. ولتحقيق هدف البحث تم وضع فرضيات مناسبة واختبارها باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سالب للملكية الحكومية، والملكية الأجنبية، كل على حدة، على المتغير التابع المتمثل بإدارة الأرباح الحقيقية؛ مما يعني أن زيادة أي من الملكية الحكومية، أو الملكية الأجنبية تؤدي إلى انخفاض في إدارة الأرباح الحقيقية. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لتركز الملكية، والملكية المؤسسية، كل على حدة، على المتغير التابع المتمثل بإدارة الأرباح الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح الحقيقية، هيكل الملكية، تركز الملكية، الملكية الحكومية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. afraazahlout@yahoo.com

** طالب ماجستير– قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية. yaser.salman.rahal@gmail.com

مقدمة:

تحتل إدارة الأرباح أهمية كبيرة بين جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية من باحثين، وممارسين، ومستثمرين؛ وذلك نظراً لتأثيرها الكبير على موثوقية التقارير المالية وجودتها. وتتنوع الأساليب التي تستخدم في إدارة الأرباح، فمنها ما يقوم على التلاعب بالمستحقات المحاسبية، وهو ما يعرف بإدارة الأرباح عن طريق المستحقات(Accrual-Based Earning Management). ومنها ما يقوم على التلاعب بالأنشطة التشغيلية، أو ما يعرف بإدارة الأرباح الحقيقية(Real Earning Management)، حيث يعتمد أسلوب إدارة الأرباح الحقيقية على التلاعب بالقرارات الإدارية المتعلقة بالعملية التشغيلية؛ وذلك بهدف التأثير على التدفقات النقدية للشركات.

ويصعب اكتشاف إدارة الأرباح الحقيقية من خلال إجراءات التدقيق العادية، إضافة إلى أن هذا النوع من إدارة الأرباح لا ينتهك القيود القانونية أو التنظيمية؛ ولذلك لا يمكن المعاقبة عليها في حال اكتشافها. إن الآثار السلبية المترتبة على إدارة الأرباح الحقيقية، إضافة لصعوبة اكتشافها والمعاقبة عليها؛ دعيّا إلى ضرورة زيادة البحث حول الدوافع التي تقف خلف هذه الظاهرة، وتحديد العوامل التي تساعد في الحد من انتشارها وتقليل أثارها السلبية، حيث أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود أثر لهيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية، مع وجود فروق بين الدراسات في درجة هذا الأثر واتجاهه، إضافة إلى اختلاف النتائج بين البيئات المختلفة؛ ما ترك مجالاً واسعاً للقيام بالمزيد من الأبحاث للتأكد من هذه العلاقة ودراسة اتجاهاتها؛ لذلك يتمثل الغرض من هذا البحث في تقديم دليل جديد حول أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية في بيئة جديدة هي سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (أبو العلا، 2019) بعنوان: أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري

هدفت إلى دراسة أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري من خلال التطبيق على 90 شركة في الفترة الممتدة بين(2012-2018)، واتبعت المنهج التحليلي الاختباري باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد.

وتوصلت إلى وجود أثر معنوي موجب لكل من الملكية الأجنبية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وهيكل التمويل على إدارة الأرباح. كما توصلت إلى وجود أثر معنوي سالب للملكية الحكومية على إدارة الأرباح. في حين وجدت أن تركز الملكية ليس له تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

2- دراسة (نصار و نعيسه، 2020) بعنوان: أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

هدفت إلى بيان أثر هيكل الملكية للشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ممارسة إدارة الأرباح من خلال التطبيق على 13 شركة مدرجة في الفترة الممتدة بين (2011-2018)، واتبعت المنهج التجريبي باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

توصلت إلى عدم وجود أثر لكل من الملكية الإدارية، وتركز الملكية في درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Liu and Tsai, 2015) بعنوان:

Board Member Characteristics and Ownership Structure Impacts on Real Earnings Management: Evidence from Taiwan.

تأثير خصائص أعضاء مجلس الإدارة وهيكل الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية : أدلة من تايوان

هدفت إلى التحقق من أثر خصائص أعضاء مجلس الإدارة وهيكل الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات التايوانية خلال الفترة 2006- 2010، وتم استخدام الانحدار المتعدد لتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات.

وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسساتية وإدارة الأرباح الحقيقية في الشركات التايوانية، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح الحقيقية في الشركات التايوانية.

2-دراسة (Shayan-Nia et al., 2017) بعنوان:

How Efficient Ownership Structure Monitors Income Manipulation? Evidence of Real Earnings Management among Malaysian firms

مدى كفاءة هيكل الملكية في الحد من التلاعب بالدخل؟ دليل من إدارة الأرباح الحقيقية للشركات الماليزية

هدفت إلى دراسة التلاعب بالدخل من خلال إدارة الأرباح الحقيقية، وذلك بالاعتماد على بيانات 295 شركة الماليزية خلال الفترة بين 2001 – 2011، حيث قامت الدراسة باستخدام ثلاثة متغيرات للتعبير عن هيكل الملكية، وهذه المتغيرات هي: الملكية الإدارية، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسساتية. واتبعت المنهج الوصفي في دراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال أسلوب الانحدار المتعدد.

وتوصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح الحقيقية وكل من والملكية الإدارية، والملكية المؤسساتية، في حين وجدت علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح الحقيقية والملكية الأجنبية؛ مما يشير إلى قدرة المساهمين الأجانب على الحد من إدارة الأرباح الحقيقية.

3-دراسة (Dong et al., 2020) بعنوان:

Ownership Structure and Real Earnings Management: Evidence from China

هيكل الملكية وإدارة الأرباح الحقيقية: أدلة من الصين

هدفت إلى معرفة أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية وفهم ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية في الأسواق الناشئة، وتضمنت عينة الدراسة عدد من الشركات الصينية المدرجة في بورصة شنغهاي خلال الفترة 2003 – 2014. وتم دراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام الانحدار المتعدد.

ووجدت أن تركز الملكية له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على إدارة الأرباح الحقيقية، بينما وجدت أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لك من الملكية الإدارية، وملكية الدولة على إدارة الأرباح الحقيقية.

4-دراسة (Han et al., 2022) بعنوان:

Foreign Ownership and Earnings Management

الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الملكية الأجنبية على أنشطة إدارة الأرباح في الشركات الصينية وذلك خلال الفترة من 2003 ولغاية 2018

توصلت إلى وجود علاقة سلبية وقوية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح، حيث وجدت بأن المستثمرين الأجانب يظهرون انضباطاً كبيراً في السوق، ويعززون من شفافية الشركات، ويلعبون دوراً مهماً في الحد من الممارسات الانتهازية للمديرين في الأسواق المالية الناشئة.

5-دراسة (Ma et al., 2023) بعنوان:

The Breadth of Ownership and Corporate Earnings Management

أثر تشتت الملكية على إدارة أرباح الشركات

بحثت في العلاقة بين تشتت الملكية وإدارة الأرباح، واختبرت أثر تشتت الملكية في حال كان التشتت بين مستثمرين أفراد أو بين مستثمرين مؤسساتيين. اتبعت المنهج الوصفي، وطبقت على عينة من الشركات الصينية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000-2017.

توصلت إلى أن تشتت الملكية يرتبط بانخفاض إدارة الأرباح في الشركات الصينية، ووجدت أن المستثمرين الأفراد لديهم تأثير منخفض على إدارة الأرباح في الشركات الصينية، بينما للمستثمرين المؤسساتيين تأثير كبير على إدارة الأرباح.

تعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة بأن هناك تباين في النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات من حيث وجود أثر من عدمه، إضافة إلى نوع الأثر في حال وجوده هل هو سلبي ام إيجابي، مما يدل على أهمية هذا البحث في تقديم إضافة للأدبيات المتعلقة بموضوع إدارة الأرباح الحقيقية وهيكل الملكية وذلك من خلال تقديم أدلة تحليلية على هذه العلاقة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

كان للأدبيات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح الحقيقية آراء متناقضة فيما يتعلق بأثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية والحد منها. وامتد الاختلاف امتد ليشمل المقاييس المستخدمة في التعبير عن هيكل الملكية، حيث استخدمت بعض الدراسات درجة تركز وتشتت الملكية للتعبير عن هيكل الملكية، فيما استخدمت دراسات أخرى تقسيمات الملكية ما بين ملكية حكومية، وملكية مؤسسية، وملكية أجنبية، وملكية إدارية؛ لقياس هيكل الملكية. وقد تنوعت البيئات التي طبقت فيها الدراسات تنوعت ما بين أسواق متقدمة، وأسواق ناشئة. إن العوامل السابقة مجتمعة جعلت من أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية نقاشاً مستمراً وموضوعاً جدلياً يحتاج للمزيد من الدراسة والتحقق؛ وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- هل يوجد أثر معنوي لتركز الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

2- هل يوجد أثر معنوي للملكية الحكومية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

3- هل يوجد أثر معنوي للملكية الأجنبية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

4- هل يوجد أثر معنوي للملكية المؤسسية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية النظرية: تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث من خلال ما يقدمه من عرض نظري يُغني المكتبة العربية في موضوع البحث، ويقدم مرجعاً نظرياً للباحثين في هذا المجال الهام والقائم على فهم العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح الحقيقية. حيث تلعب إدارة الأرباح الحقيقية دوراً في تقليل جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية؛ ما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحية من قبل مستخدمي هذه التقارير، ويعد هيكل الملكية إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تقلل من ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.

الأهمية العملية: تتمثل أهمية البحث العملية من خلال تقديم نتائج عملية حول أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية في واحدة من أهم أسواق المال العربية وهي سوق أبو ظبي للأوراق المالية، حيث من الممكن أن تكون هذه النتائج مفيدة لمنظمي سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وللمساهمين الحاليين والمحتملين، ويمكن الاستفادة من النتائج العملية لهذا البحث غي إجراء دراسات مشابهة على أسواق المال العربية عموماً، ومن بينها السوق السورية.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث وفق ما يأتي:

1- دراسة أثر تركز الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
2- دراسة أثر الملكية الحكومية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
3- دراسة أثر الملكية الأجنبية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
4- دراسة أثر الملكية المؤسسية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث كما يأتي:

- الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الحكومية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
- الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

– الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

منهجية البحث:

يعد البحث من الدراسات الكمية التحليلية القائمة على الاختبار الإحصائي لأثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية، حيث تم تطبيق نموذج انحدار متعدد من خلال برنامج SPSS بالاعتماد على البيانات الثانوية التي تم جمعها من التقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة.

تمثل مجتمع البحث بجميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية والبالغ عددها(22) شركة، وتكونت عينة البحث من 11 شركة صناعة والتي وفرت البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، حيث تم استبعاد الشركات التي لم يتوفر لديها البيانات المتعلقة بهيكل الملكية، إضافة للشركات التي لم يتوفر لديها بيانات خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي 2017–2021. وبالتالي تكون نسبة الشركات المدروسة 50% من إجمالي الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وبإجمالي عدد ملاحظات(55) ملاحظة.

حدود البحث:

اقتصر إجراء هذا البحث على الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وذلك خلال مدة خمس سنوات بدأت بالعام 2017 ولغاية العام 2021.

الإطار النظري للدراسة:

إدارة الأرباح الحقيقية: قد تقوم الإدارة بهيكلة العمليات التشغيلية للشركة بهدف التأثير على التدفقات النقدية المتولدة عنها وذلك من خلال إجراءات متعمدة لا ينطبق عليها أي معيار محاسبي، ويمكن للمديرين التلاعب بالأرباح المفصح عنها عن طريق تعديل الأنشطة الحقيقية، وذلك من خلال تغيير توقيت وحجم هذه الأنشطة، مثل: المبيعات، والإنتاج، والاستثمار، والتمويل؛ بهدف الوصول بالأرباح إلى رقم معين (Sohn,2016, p.2).

عرف Schipper(1989, p.92) إدارة الأرباح الحقيقة بأنها تغيير توقيت الإنفاق في عمليات الاستثمار أو التمويل؛ بقصد التلاعب بالأرباح المفصح عنها. وكان تعريفه هذا أول تعريف لإدارة الأرباح الحقيقية.

ثم جاءت دراسة Roychowdhyry(2006, p. 337–338) لتقدم تعريفين أكثر وضوحاً وشمولاً فعرفتها بأنها إجراءات إدارية تنحرف عن ممارسات الأعمال العادية، والهدف الأساسي منها هو تحقيق مستويات معينة من الأرباح، أما التعريف الثاني فاعتبر أنها خروج عن الممارسات التشغيلية العادية، بدافع رغبة المديرين في تضليل أصحاب المصلحة، أو على الأقل جعلهم يعتقدون بأن بعض أهداف التقارير المالية قدم تم الوفاء بها في المسار الطبيعي للعمليات.

وعرفها Gunny(2010, p.855) بأنها إجراءات متعمدة من قبل الإدارة لتغيير توقيت، أو هيكلة عملية، أو استثمار، أو معاملة تمويل؛ في محاولة للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي.

تحدث أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية على امتداد الفترة المالية، ولهذا الأسلوب تأثير مباشر على رقم الدخل وعلى التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية إضافة للمستحقات المحاسبية. (Sohn,2016, p.2) فعلى الرغم من التكلفة والمخاطر الكبيرة لإدارة الأرباح الحقيقية، إلا أنها أكثر مرونة، وصعبة الكشف من خلال الإجراءات التنظيمية المتبعة

في الأسواق المالية (Yang et al,2016, p.54). كما ان هذا الأسلوب لإدارة الأرباح يصعب فهمة على المستثمرين العاديين، وعادة يكون أقل عرضة للرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي من قبل المدققين والمنظمين وغيرهم من أصحاب المصلحة الأخرين (Sohn,2016, p.2).

هيكل الملكية:

يمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين رئيسيين من هياكل الملكية في الشركات المساهمة وهما: الملكية المركزة، والملكية المشتتة. تشير الملكية المركزة إلى أن الملكية تكون متركزة في أيدى عدد محدود من المساهمين، حيث يحق لهذا النوع من الملاك الاشتراك في إدارة الشركة، وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. ويمكن تصنيف الملكية المركزة: إلى ملكية مركزة في يد كبار المساهمين، وملكية مركزة في يد الإدارة، وملكية مركزة في يد المؤسسات المالية، وملكية مركزة في يد مستثمر أجنبي، وملكية مركزة في يد الدولة. بينما تشير الملكية المشتتة إلى وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة والذين يمتلكون عدداً من أسهم الشركة، وهذا النوع من الملكية يكون له تأثير ضعيف على قرارات وتصرفات الإدارة، ويترتب عليه زيادة تكاليف الوكالة ومشاكلها الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة (أبو العلا،2019، ص.8-9).

تركز الملكية (ملكية كبار المساهمين):

في ظل هذا النوع من الملكية، تتركز ملكية الشركة بين عدد محدود من المساهمين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات وبصرف النظر عما إذا كانوا من داخل الشركة أو من خارجها، حيث يمتلكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة. وقد عَّرفت هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) كبار المساهمين على أنهم يشملون أي مستثمر يمتلك أكثر من 5 %من الأسهم العادية المصدرة للشركة. ومع ذلك، لا يوجد اتفاق بين الدراسات على النسبة المستخدمة لقياس تركز الملكية، وإن كان معظمها قد اتفق على استخدام نسبة 5 %أو أكثر من الأسهم المصدرة للشركة للدلالة على تركز الملكية(الحناوي،2019، ص.74).

إن كبار المساهمين لديهم الدافع والمقدرة على رقابة الإدارة بالمقارنة بصغار المساهمين؛ ويرجع ذلك إلى أن صغار المساهمين يمكنهم بيع أسهمهم بسرعة إذا كانوا غير راضين عن أداء الشركة، بينما يختلف الوضع بالنسبة لكبار المساهمين، حيث إن بيع مقدار كبير من الأسهم يصاحبه عادة انخفاض في أسعارها، وبالتالي، يتوفر لدى كبار المساهمين في هذه الحالة الدافع للرقابة والتأثير على الإدارة لحماية استثماراتهم (أبو العلا،2019، ص.9).

الملكية المؤسسية:

تعرف الملكية المؤسسية: بأنها وسيط مالي، مثل البنوك، يقوم بتجميع الأموال من الأطراف التي لديها مدخرات وتوجيهها إلى المنشآت التي تحتاج إلى تمويل، وبالتالي فهو عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بالاستثمار بالنيابة عن الأطراف الأخرى من خلال امتلاك الأسهم في العديد من الشركات. وتشمل هذه المنشآت كلاً من: البنوك، وشركات التأمين، وبنوك الاستثمار، وصناديق الاستثمار، وصناديق المعاشات. إن المؤسسات المالية تعتبر من المستثمرين ذوي القدرة والخبرة المرتفعة في الحصول على المعلومات وتشغيلها مقارنة بالمستثمرين الأفراد الذين يعتبرون ذوي خبرة قليلة بصفة عامة، ويقومون بالتعامل بصفة أساسية استناداً إلى عوامل غير مرتبطة بالمعلومات، مثل: توافر السيولة، أو المضاربة (الحناوي،2019، ص.76).

الملكية الحكومية والملكية الأجنبية:

تشير الملكية الحكومية إلى نسبة تملك الدولة من إجمالي أسهم الشركة، وتشير الملكية الأجنبية إلى نسبة ما يملكه المستثمرين الأجانب من إجمالي أسهم الشركة (أبو العلا،2019، ص.25).

وفيما يتعلق بمحددات اختيار هياكل الملكية في الشركات، فإن اختيار هيكل الملكية مثل أي قرار إداري يجب أن يتم في ضوء مجموعة من المتغيرات، تتعلق إما بظروف البيئة التي تعمل فيها الشركات مثل: المحددات القانونية، والمحددات المحاسبية؛ أو بخصائص تلك الشركات، مثل القرارات المالية، وحجم الشركات. وتتمثل العوامل المحاسبية ذات التأثير على هيكل الملكية في الضرائب، والافصاح، والبنية الأساسية للمراجعة، وكفاءة المراجعين . (أبو العلا،2019، ص.10).

الدراسة العملية للبحث:

تكون مجتمع البحث من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية والبالغ عددها(22) شركة، وتكونت عينة البحث من (11) شركة صناعية مدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وهي الشركات التي توفر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول رقم(1) الشركات محل الدراسة مع بيان طبيعة نشاطها.

الجدول رقم (1)

اسم الشركة	الصناعة
شركة الفجيرة لصناعات البناء	مواد البناء
شركة صناعات إسمنت الفجيرة	الإسمنت
شركة إسمنت الخليج	الإسمنت
شركة رأس الخيمة لصناعة الإسمنت الأبيض والمواد الإنشائية	مواد البناء
شركة إسمنت رأس الخيمة للاستثمار	الإسمنت
شركة الشارقة للإسمنت والتنمية الصناعية	الإسمنت
شركة أركان لمواد البناء	مواد البناء
شركة سيراميك رأس الخيمة	مواد البناء
شركة أبو ظبي الوطنية لمواد البناء	مواد البناء
شركة رأس الخيمة للدواجن والعلف	سلع استهلاكية
شركة مجموعة أغذية	سلع استهلاكية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني لسوق أبو ظبي للأوراق المالية

حيث تشكل الشركات محل الدراسة نسبة50% من إجمالي الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وبإجمالي عدد ملاحظات(55) ملاحظة.

قياس متغيرات الدراسة:

أولاً: قياس المتغير التابع (إدارة الأرباح الحقيقية)

تم قياس إدارة الأرباح الحقيقية بالاعتماد على النموذج الذي تم تطويره في دراسة (Roychowdhyry,2006, p.344-345) والذي تم استخدامه في العديد من الدراسات اللاحقة، مثل: دراسة Zang(2012) ودراسة sohn (2016)ودراسة dong (2020)، ويعتمد هذا النموذج على ثلاثة مقاييس هي:

$$\frac{CFOit}{Ai;t-1} = \alpha 0 + \beta 1 \frac{1}{Ai;t-1} + \beta 2 \frac{SRi,t}{Ai;t-1} + \beta 3 \frac{\Delta SRi,t}{Ai;t-1} + \varepsilon it \quad (1)$$

$$\frac{PRODi,t}{Ai;t-1} = \alpha 0 + \beta 1 \frac{1}{Ai;t-1} + \beta 2 \frac{SRi,t}{Ai;t-1} + \beta 3 \frac{\Delta SRi,t}{Ai;t-1} + \beta 4 \frac{\Delta SRi,t-1}{Ai;t-1} + \varepsilon it \quad (2)$$

$$\frac{DISEXi,t}{Ai;t-1} = \alpha 0 + \beta 1 \frac{1}{Ai;t-1} + \beta 1 \frac{SRi,t-1}{Ai;t-1} + \varepsilon it \quad (3)$$

حيث:

CFOit: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

Prodit: تكاليف الإنتاج وهي عبارة عن تكلفة البضاعة المباعة، والتغير في المخزون.

DiscEit: المصاريف التقديرية المحددة على أنها مصاريف بيع ومصاريف عمومية وإدارية خلال الفترة.

Salesit: مبيعات الفترة الحالية.

Salesit−1: مبيعات الفترة السابقة.

ΔSalesit: التغير في المبيعات.

ΔSalesit−1: التغير في المبيعات خلال الفترة السابقة.

Ai,t−1: إجمالي الأصول في الفترة السابقة.

تم استخدام المقياس الأول لتقدير المستوى الطبيعي من التدفقات النقدية، والكشف عن أية مبالغة في منح حسم مبيعات. بينما تم استخدام المقياس الثاني لتقدير المستوى الطبيعي لتكاليف الإنتاج، اما المقياس الثالث فاستخدم لتقدير المستوى الطبيعي للنفقات التقديرية. ويتم التعبير عن إدارة الأرباح الحقيقية من خلال متغير واحد وهو عبارة عن مجموع المقاييس الثلاثة السابقة.

المتغيرات المستقلة:

تم استخدام أربعة متغيرات مستقلة للتعبير عن هيكل الملكية، وهذه المتغيرات هي (تركز الملكية، الملكية الحكومية، الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية). ولقياس هذه المتغيرات تم الاعتماد على النهج المتبع في كل من دراسة أبو العلا(2019)، ودراسة Ibrahim and Shuaibu(2015) وفق ما يأتي:

تركز الملكية: نسبة ملكية أكبر مساهم من أسهم الشركة.

الملكية الحكومية: نسبة الأسهم المملوكة للحكومة من إجمالي أسهم الشركة.

الملكية المؤسساتية: نسبة الأسهم المملوكة لشركات أو مؤسسات من إجمالي أسهم الشركة.

الملكية الأجنبية: نسبة الأسهم المملوكة للأجانب من إجمالي أسهم الشركة

المتغيرات الضابطة:

ربحية الشركة: تم قياسها عن طريق صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقسوم على إجمال الأصول (معدل العائد على الأصول) (أبو العلا،2019، ص.25).

حجم الشركة: تم قياسها عن طريق اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (أبو العلا،2019، ص.25).

وتم ترميز المتغيرات كما هو موضح في الجدول رقم(2)

الجدول رقم(2)

المتغير	نوع المتغير	الرمز
إدارة الأرباح الحقيقية	تابع	REM
تركز الملكية	مستقل	OC
الملكية الحكومية	مستقل	GO
الملكية المؤسسية	مستقل	IS
الملكية الأجنبية	مستقل	FO
حجم الشركة	ضابط	SIZE
الربحية	ضابط	ROA

الجدول من إعداد الباحث

يعرض الجدول (3) نتائج قياس المتغيرات لكل شركة من شركات عينة البحث ولكل عام من 2017 وحتى 2021.

الجدول(3) نتائج قياس متغيرات البحث

اسم الشركة		فجيرة مواد بناء	فجيرة إسمنت	إسمنت الخليج	رأس الخيمة أسمنت أبيض	رأس الخيمة إسمنت	الشارقة إسمنت	أركان مواد بناء	سيراميك رأس الخيمة	وطنية مواد بناء	دواجن رأس الخيمة	مجموعة أغذية
إدارة الأرباح الحقيقية	2017	-.207	.101	.002	.004	.078	.058	-.164	-.038	-.026	.050	-.188
	2018	-.242	.046	.067	.054	.059	.127	-.119	-.060	.062	.066	-.054
	2019	-.134	.058	.061	.007	.049	.077	-.081	-.087	-.069	.037	-.113
	2020	-.083	-.087	.054	-.006	-.033	-.059	-.090	-.129	.060	.018	-.120
	2021	-.060	.032	.045	-.022	.107	.039	.388	-.055	.011	.033	-.116
تركز الملكية	2017	.72	.50	.67	.48	.36	.49	.72	.37	.47	.62	.61
	2018	.72	.50	.67	.49	.43	.49	.69	.40	.41	.62	.61
	2019	.72	.52	.67	.51	.40	.48	.69	.30	.42	.60	.61
	2020	.72	.57	.66	.55	.39	.48	.70	.29	.42	.69	.56

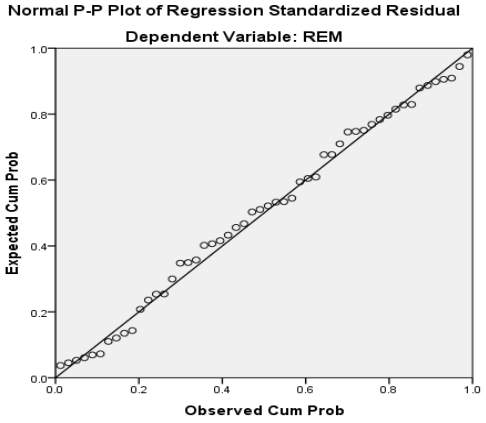
	2021	.72	.71	.58	.55	.40	.48	.88	.38	.42	.69	.63
الملكية الحكومية	2017	.559	.245	.074	.099	.006	.234	.510	.107	.252	.047	.574
	2018	.559	.245	.074	.098	.006	.234	.510	.100	.252	.047	.570
	2019	.559	.232	.073	.098	.006	.234	.510	.094	.252	.050	.570
	2020	.559	.232	.074	.099	.007	.234	.510	.073	.252	.054	.570
	2021	.559	.232	.073	.090	.001	.234	.883	.050	.252	.054	.666
الملكية الأجنبية	2017	.168	.005	.055	.018	.250	.077	.011	.270	.005	.001	.084
	2018	.168	.005	.045	.152	.080	.013	.008	.360	.004	.001	.084
	2019	.168	.001	.029	.161	.080	.013	.008	.250	.004	.020	.068
	2020	.168	.001	.020	.158	.070	.013	.001	.240	.041	.016	.610
	2021	.168	.007	.011	.160	.080	.013	.002	.078	.001	.016	.073
الملكية المؤسسية	2017	.273	.429	.591	.380	.390	.234	.210	.650	.090	.007	.184
	2018	.273	.429	.588	.395	.477	.343	.188	.640	.090	.080	.184
	2019	.273	.400	.592	.394	.288	.378	.188	.616	.090	.090	.185
	2020	.273	.400	.594	.397	.270	.378	.223	.607	.100	.630	.240
	2021	.273	.390	.584	.400	.385	.378	.042	.630	.120	.535	.176

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

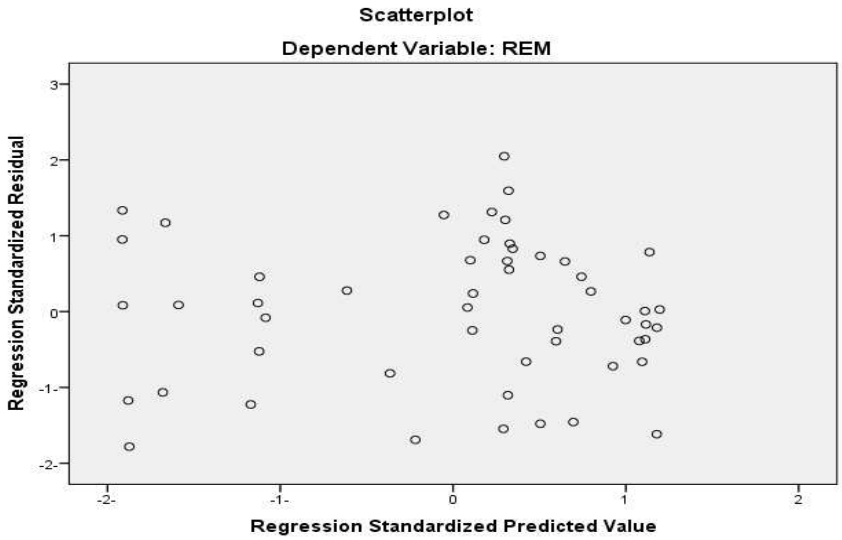
شروط تطبيق نموذج الانحدار المتعدد:

من أجل بيان أثر هيكل الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي تم استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ولكن قبل البدء بتطبيق نموذج الانحدار يجب التحقق من مجموعة من الشروط والافتراضات التي يجب أن تتمتع بها البيانات حتى تكون ملائمة لاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في اختبار الفرضيات والتعبير عنها، حيث تم التأكد من توفر هذه الشروط كما يأتي:

1-**الخطية والتوزع الطبيعي وتجانس التباين واستقلال البواقي:** تم استخدام الرسم البياني للتأكد من هذه الشروط، حيث يظهر انتشار النقاط حول الخط في الشكل(1) بأن البيانات تتوزع توزعاً طبيعياً، ويظهر الشكل (2) بأن البواقي لا تتبع نمطاً معياً في الانتشار، وهو ما ينسجم مع شرط الخطية ويدل على تجانس التباين، واستقلال البواقي.



الشكل(1)



الشكل(2)

2-**التعددية الخطية:** ويشير وجود التعددية الخطية إلى أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار مرتبطة فيما بينها. يؤدي وجود التعددية الخطية إلى صعوبة تحديد الأثر الفردي لكل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي وجود أخطاء في تفسير معاملات المتغيرات المستقلة، حيث يتم التأكد من عدم وجود ازدواج خطي من خلال اختبار معامل تضخم التباين VIF والذي يجب أن لا يزيد عن 5 ومعامل التسامح Tolerance الذي يجب أن لا يقل عن 0.1. ويظهر الجدول (4) بأن قيمة VIF لجميع المتغيرات لم تزد عن 5 كما أن قيمة Tolerance لم تقل عن 0.1 مما يدل على عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الانحدار لهذا البحث.

الجدول رقم(4): نتائج اختبار معامل تضخم التباين

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
(Constant)		
OC	.409	2.444
GO	.314	3.182
IS	.399	2.507
FO	.561	1.782
SIZE	.531	1.885
ROA	.628	1.592

الجدول من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامجSPSS

3-**الارتباط الذاتي:** يؤثر وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات على معنوية معاملات المتغيرات، وبالتالي الوصول إلى استنتاجات غير دقيقة. حيث يتم التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي من خلال اختبار Durbin-Watson والذي يجب أن لا يزيد عن 4 أو يقل عن 0 وكلما اقترب من 2 كان الارتباط الذاتي في أدنى مستوياته، حيث يظهر الجدول رقم (5) أن قيمة Durbin-Watson تبلغ 1.982 وهو ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

الجدول رقم(5):اختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

Model	Durbin-Watson
1	1.982

الجدول من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج SPSS

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات:

بعد التأكد من صلاحية البيانات وملائمتها لتحليل الانحدار الخطي المتعدد، تم إجراء الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. حيث يوضح الجدول رقم(6) الإحصاءات الوصفية (حجم العينة-المتوسطات الحسابية -الانحرافات المعيارية) وذلك للمتغير التابع (إدارة الأرباح الحقيقية) والمتغيرات المستقلة (تركز الملكية-الملكية الحكومية-الملكية المؤسسية-الملكية الأجنبية) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة-العائد على الأصول). ويظهر من خلال جدول الإحصاءات الوصفية بأن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (إدارة الأرباح الحقيقية) بلغ 0.010- وهذا المتوسط يتراوح بين 0.388 و 0.242- وبلغ متوسط تركز الملكية حوالي 55% وهذا المتوسط يتراوح بين 88% و 29% بينما بلغ متوسط الملكية الحكومية 25% وهذا المتوسط يتراوح بين 88% و 0.1% أما متوسط الملكية المؤسسية فقد بلغ حوالي 34% وهذا المتوسط يتراوح بين 65% و 0.7% أما متوسط الملكية الأجنبية فقد بلغ حوالي 8% وهذا المتوسط يتراوح بين 61% و 0.1%.

الجدول رقم(6) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
REM	55	-.24289039800000000	.38849597300000000	-.01081732120000000	.10190534596497 1
OC	55	.29000000	.87840000	.5528363636	.13193346719
GO	55	.00100000	.88300000	.2515360000	.22140990038
IS	55	.00700000	.65000000	.3389927273	.18107636496
FO	55	.00100000	.61000000	.0838745455	.11234802281
SIZE	55	19.6291853	23.2134626	20.986361576	.9304119397
ROA	55	-.29789	.11988	-.0065518	.07150795
Valid N (listwise)	55				

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج SPSS

دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات:

يظهر الجدول رقم(7) معاملات الارتباط بين المتغيرات واتجاهها وقوتها، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سالبة وقوية (**-.665-) بين المتغير التابع إدارة الأرباح الحقيقية وبين المتغير المستقل الملكية الحكومية وبمستوى دلالة أصغر من 0.05، كما يظهر وجود علاقة ارتباط سالبة ومتوسطة القوة(*-.302-) بين إدارة الأرباح الحقيقية والمتغير المستقل تركز الملكية وبمستوى دلالة أقل من 0.05، وتوجد علاقة ارتباط سالبة ومتوسطة القوة (*-.334-) بين إدارة الأرباح الحقيقية والمتغير المستقل الملكية الأجنبية وبمستوى دلالة أصغر من 0.05، في حين توجد علاقة ارتباط موجبة وضعيفة(.145) بين إدارة الأرباح الحقيقية وبين الملكية المؤسسية وبمستوى دلالة(0.3) أكبر من .0.05

الجدول رقم(7) معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

		REM	OC	GO	IS	FO
REM	Pearson Correlation	1	-.302-*	-.665-**	.145	-.334-*
	Sig. (2-tailed)		.029	.000	.305	.016
	N	55	55	55	55	55

المصدر مخرجات برنامج SPSS

نتائج اختبار فرضيات البحث ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة:

تم تطبيق نموذج الانحدار المتعدد ويظهر من خلال الجدول رقم(8) أن قيمة معامل الارتباط والتي تبلغ 76.1% وبالنظر إلى معامل التحديد المصحح (Adjusted R Square) وهو يشير للقدرة التفسيرية للنموذج والذي سجل قيمة (0,523) وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 52.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

الجدول رقم(8)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.761[a]	.580	.523	.059401365139064	1.982

a. Predictors: (Constant), ROA, IS, OC, SIZE, FO, GO

b. Dependent Variable: REM

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

كما يظهر من خلال جدول تحليل التباين **ANOVA** الخاص بنموذج الانحدار، الجدول رقم(9) بأن قيمة F بلغت(10.336) وبمستوى دلالة 0.000 وهو أصغر من مستوى معنوية 0.05 ما يدل على معنوية نموذج الانحدار أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع إدارة الأرباح الحقيقية.

الجدول رقم(9): نتائج تحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.219	6	.036	10.336	.000[b]
	Residual	.159	45	.004		
	Total	.378	51			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

لاختبار الفرضيات تم الاعتماد على جدول المعاملات للمتغيرات المستقلة، الجدول رقم(10)

الجدول رقم(10): معاملات المتغيرات المستقلة

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.334	.289		1.154	.255
	OC	-.078-	.102	-.115-	-.761-	.451
	GO	-.264-	.076	-.598-	-3.469-	.001
	IS	.007	.073	.015	.099	.921
	FO	-.366-	.126	-.374-	-2.901-	.006
	SIZE	-.011-	.013	-.106-	-.801-	.428
	ROA	.012	.144	.011	.087	.931

الجدول من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج spss

- الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

يظهر من الجدول رقم (10) بأن قيمة معامل المتغير تركز الملكية (OC) هي 078.- وبمستوى دلالة 451. أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الحكومية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

يظهر من الجدول رقم(10) بأن قيمة معامل المتغير الملكية الحكومية (GO) هي-264.- وبمستوى دلالة 001. أصغر من معنوية 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الحكومية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

– الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على إدارة الأرباح الحقيقة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

يظهر من الجدول رقم (10) بأن قيمة معامل المتغير الملكية الأجنبية (FO) هي –366.– وبمستوى دلالة 006. أصفر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

– الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

يظهر من الجدول رقم(10) بأن قيمة معامل المتغير الملكية المؤسسية (IS) هي 007. وبمستوى دلالة 921. أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

الاستنتاجات و التوصيات:

من خلال التحليل الإحصائي ونموذج الانحدار المتعدد تم استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1–يوجد أثر معنوي عكسي للملكية الحكومية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وهي تتفق مع دراسة (Dong et al.,2020) التي وجدت أثر معنوي عكسي للملكية الحكومية في إدارة الأرباح الحقيقية.

2–يوجد أثر معنوي عكسي للملكية الأجنبية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وهي تتفق مع دراسة كل من (Han et al., 2022) ودراسة (Shayan–Nia et al., 2017) التي وجدت أثر معنوي عكسي للملكية الأجنبية في إدارة الأرباح الحقيقية.

3–لا يوجد أثر لتركز الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. وهي تتفق مع دراسة (نصار ونعيسه،2020) التي توصلت إلى عدم وجود أثر معنوي لتركز الملكية في إدارة الأرباح.

4–لا يوجد أثر للملكية المؤسسية في إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وهي تتفق مع دراسة (Shayan–Nia et al., 2017) التي توصلت إلى عدم وجود أثر للملكية المؤسسية في إدارة الأرباح الحقيقية.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

1–على منظمي الأسواق المالية والجهات المالية في الدول العربية أن يعملوا على اصدار تشريعات وقوانين لجذب الاستثمار الأجنبي، لما له من فائدة كبيرة على الاقتصاد الوطني، وعلى أداء الشركات المحلية.

2- إعادة النظر في الملكية الحكومية كإحدى أدوات الرقابة والحوكمة التي تساعد على ضبط الأسواق المالية، وتعزز من مصداقية المعلومات التي تفصح عنها الشركات؛ وبالتالي العمل على زيادة نسبة تملك الدولة في الشركات المدرجة في أسواق المال العربية.

3- ضرورة التزام الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بالإفصاح عن ملكيتها الإدارية في التقارير المالية السنوية، أو الإشارة إلى عدم وجود ملكية إدارية إن لم يكن لديها هذا النوع من الملكية.

4- إجراء المزيد من الأبحاث التي تتناول موضوع هيكل الملكية، كدراسة أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح عن طريق المستحقات في الشركات الصناعية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. إضافةً لإجراء أبحاث تتناول أثر هيكل الملكية في إدارة الأرباح الحقيقية في بقية أسواق المال العربية.

5- على مدققي الحسابات أن يولّوا اهتماماً لبعض المؤشرات كحجم المخزون ومقدار النفقات التقديرية والتي قد تشكل أداةً للتلاعب بالأرباح.

References:

1. El-Hinawy, El-Sayed Mahmoud.. The Effect of Ownership Structure on the Quality of Financial Reports: An Empirical Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange. Accounting Research Journal 2019., 6(1), p. 65-116.

2. Abu Ela, Osama. The Impact of Ownership Structure and Financing Structure on Earnings Management: An Empirical Study on Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange. Accounting Thought Journal. 2019.23 (4).

3. Nassar, Basel, Rama, Naiseh. The Effect of Ownership Structure on Profit Management Practice an Applied Study on The Syrian Joint Stock Companies Listed on The Damascus Stock Exchange. Tishreen University Journal ECO & LEG Science Series. 2020. 6(42), p. 501-518.

4. Dong N, Wang F, Zhang J, Zhou J. Ownership structure and real earnings management: Evidence from China. Journal of Accounting and Public Policy. 2020 May 1;39(3):106733.

5. Gunny KA. The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. Contemporary accounting research. 2010 Sep;27(3):855-88.

6. Han M, Ding A, Zhang H. Foreign ownership and earnings management. International Review of Economics & Finance. 2022 Jul 1;80:114-33.

7. Healy PM, Wahlen JM. A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. Accounting horizons. 1999 Dec 1;13(4):365-83.

8. Ibrahim I, Shuaibu H. Ownership structure and dividend policy of listed deposit money banks in Nigeria: A Tobit regression analysis. International Journal of Accounting and Financial Reporting. 2016;6(1):1-9.

9. Liu JL, Tsai CC. Board member characteristics and ownership structure impacts on real earnings management: Evidence from Taiwan. Accounting and Finance Research. 2015 Oct;4(4):84-96.

10. Ma G, Wang Y, Xu Y, Zhang L. The breadth of ownership and corporate earnings management. Finance Research Letters. 2023 Mar 1;52:103549.

11. Shayan-Nia M, Sinnadurai P, Mohd-Sanusi Z, Hermawan AN. How efficient ownership structure monitors income manipulation? Evidence of real earnings management among Malaysian firms. Research in International Business and Finance. 2017 Oct 1;41:54-66.
12. Schipper K. Earnings management. Accounting horizons. 1989 Dec 1;3(4):91.
13. Sohn BC. The effect of accounting comparability on the accrual-based and real earnings management. Journal of Accounting and Public Policy. 2016 Sep 1;35(5):513-39.
14. Zang AY. Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. The accounting review. 2012 Mar 1;87(2):675-703.
15. Su R, Yang Z, Zhou S, Li Y. Earnings Management, Annual Report and Accounting Comparability. 2016.